السابقة غير حالية فصحيح ولكن هي ملازمة لذلك فلا يصح قوله انما تجي فيما
لا يمكن فانها لا تمتنع الا كذلك وان اراد انه لو عكست وقلت طلعت الشمس
وجاء زيد لم يصح فليس كذلك وان اراد انها تمتنع حيث لا يكون قبلها حال
فنقول القايل انها عاطفة لا نقول انها عاطفة على الحال قبلها بل على الجملة
العاملة في الحال فمعنى جاء زيد والشمس طالعة جاء زيد ووقع طلوع الشمس
معه فاذا قلت جاء زيد قايمًا والشمس طالعة وجعلت الواو للحال كان العطف
على الفعل لا على الحال لا يقال كيف نعطف المعمول على عامله لانا انما اردنا
العطف المعنوي لا الصناعي هذا كله لو قال الزمخشري انها عاطفة والغرض
انه لا يريد ذلك انما يريد ان اصلها العطف كما صرح به السكاكي في المفتاح
وللكلام على هذه الآية الكريمة بقية تاتي حيث نتكلم على الجملة الاسمية
ان شاء الله فان قلت لو كانت هذه الواو العاطفة لما عطف الاسمية على
الفعلية في الكلام الفصيح قلت انما يمتنع في الفصيح عطف الاسمية على الفعلية
اذا كانت عاطفة حقيقة اما اذا كان اصلها العطف فلا وتقرير المصنف
على ما ذكره مقدمة وهي ان الحال تنقسم الى منتقلة ومؤكدة فالمؤكدة
لا تدخلها الواو ابدا وسببه انها في معنى ما قبلها والواو تؤذن بالمغايرة
والمنتقلة سوا كانت مفردا او جملة اصلها ان تكون بغير واو واستدل عليه
بامرين احدهما انها في المعنى حكم على صاحبها كما ان الخبر حكم عليه والمحكوم به
لا يعطف على المحكوم عليه كما لا يعطف الخبر على المبتدا وقد يخدش في قولنا
ان الخبر لا يدخله الواو وان الاخفش في طائفة جوز دخول الواو في خبر
كان واخواتها اذا كان جملة وقال ابن مالك ان ذلك جائز في خبر ليس اذا
كان جملة موجبة بالا وكذلك في خبر كان بعد نفي وانشد

وليس شي الا وفيه اذا	تاملته عين البصير اعتبار
وقوله ما كان من بشر الا ومنيته	محتومة لكن الاجال تختلف
وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له	وآخر يثني دمعة العين بالمهل
وقوله دخلت على معاوية ابن حرب	وكنت وقد يئست من الدخول

وقد

وتجاب عن ذلك كله اما بمنعه وحمل ما ورد على الضرورة او حذف الخبر
واما بان دخولها في هذه المواطن حملًا على الحالية كما صرح به الاخفش وانما
قال في المعنى لان الحال ليست حكمًا في اللفظ لان الحكم في اللفظ انما يكون
بالمسند كالخبر من قولك زيد قايم والفعل من نحو جاء زيد غير ان الحال حكم
في المعنى لان قولك جاء زيد راكبًا فيه حكم بالركوب على زيد لكن بالاصالة
بل استفادة هذا الحكم لكونه جعل قيدا للفعل العامل فانك اذا قلت جاء
زيد راكبًا فيه حكم بالركوب على زيد لكن بالاضافة بل استفادة هذا
الحكم لكونه جعل قيدًا للفعل العامل فانك اذا قلت جاء زيد راكبًا حكمت بالركوب
تبعا واذا قلت زيد راكب حكمت بالركوب استقلالًا وتحقيق ذلك انك اذا قلت
جاء زيد راكبًا تضمن هذا الكلام ثلاثة اشيا مجي زيد وركوبه واقتران
ركوبه بمجيه فالاول مستفاد بالنص من قولك جاء زيد والحال قيد
ذلك المجي بقيد واثبتت ان المجي الذي اخبرت به مجي مقيد لا مطلق لان
المفعول في قولك ضربت زيدًا حكم بوقوع ضرب وبانه على زيد فكانك
قلت المجي المقارن للركوب حصل من زيد والاخبار بالمقيد يدل على وقوع
المقيد التزامًا ولا يتوهم كونه تضمنا لان القيد جز المخبر به فان القيد
ليس جز المخبر به بل المخبر به مثل مقيد لا شيان احدهما مطلق والآخر مقيد
فليس من لوازمه بالتضمن ولا بالمطابقة بل من حيث انه يلزم من وقوع
المقيد وقوع القيد فكان الحكم بالمجي من الراكب حكمًا بالركوب التزامًا
فليتامل والدليل الثاني اشار اليه بقوله ووصف له كالنعت اي الحال في
الحقيقة وصف لصاحبها فكما ان النعت لا يدخله الواو وكذلك الحال لا تدخلها
الواو لان قولك زيد راكبًا معناه جاء زيد الراكب فلو عطفت الراكب
على زيد لم يصح فلذلك عطف الحال على صاحبها الاصل انه لا يجي ثم قيل انما
ياتي ذلك على راي الجمهور اما الزمخشري والمصنف كما سياتي فيرون انه
يجوز دخول الواو بين الصفة والموصوف قلت ولا شك انه عنده على خلاف
الاصل فان قلت فما الفرق بين هذا الدليل والذي قبله وما الفرق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)